

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السابعة والثلاثون

فيينا، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وتمثيل اليونيدو الميداني

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمثيل اليونيدو الميداني

التقرير النهائي من المدير العام

أولاً - الخلفية

١- وُقِّع على اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اختصاراً: البرنامج الإنمائي) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وانتهت مدّة صلاحية هذا الاتفاق بعد فترة خمس سنوات، شملت مرحلة تجريبية مدتها سنتان، قام خلالها البرنامج الإنمائي بتمويل جزء من التكاليف التنفيذية لخمسة عشر مكتباً من مكاتب اليونيدو المصغّرة. وكان الغرض من الاتفاق هو انخراط اليونيدو والبرنامج الإنمائي في تحالف استراتيجي لتحقيق ما يلي: (أ) إدخال نموذج ابتكاري للحضور الميداني ضمن منظومة الأمم المتحدة، من خلال إنشاء مكاتب مصغّرة تابعة لليونيدو في مبانٍ البرنامج الإنمائي على المستوى القطري؛ (ب) وصوغ برامج مشتركة للتعاون التقني في مجال تنمية القطاع الخاص. وأجرى تقييم مشترك للاتفاق في عام ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة IDB.32/11)، وعُرض تقرير عن التقييم النهائي المشترك للاتفاق على الهيئتين التشريعتين للمنظمتين في عام ٢٠٠٩ (انظر الوثيقتين GC.13/6 و CRP.1)، وكذلك الاستجابة

لدواعي التوفير، طُبِع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الإدارية المشتركة لهذا التقييم (الوثيقة GC.13/7). وأخذ المؤتمر العام في الحسبان، في دورته الثالثة عشرة، نتائج وتوصيات التقييم النهائي والاستجابة الإدارية المشتركة؛ وطلب إلى المدير العام، في جملة أمور، أن يواصل اتخاذ تدابير نحو تحقيق اللامركزية (القرار م ع-13/ق-7). وتؤيد اليونيدو استنتاجات وتوصيات تقرير التقييم النهائي المشترك بما في ذلك التوصية الداعية إلى مواصلة برنامج مكاتب اليونيدو المصغرة. وتُجرى حالياً مناقشات مع إدارة البرنامج الإنمائي بشأن متابعة التقييم النهائي المشترك.

ثانياً- مكاتب اليونيدو المصغرة والبرنامج المشترك لأجل تنمية القطاع الخاص

٢- بموجب شروط اتفاق التعاون، أنشئ ١٧ مكتباً من مكاتب اليونيدو المصغرة في مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية، يقودها رؤساء عمليات اليونيدو. وعملت أغلبية المكاتب المصغرة بنجاح، حسبما لاحظ تقرير التقييم النهائي المشترك، وفي أكثر من نصف البلدان التي توجد فيها مكاتب يونيدو مصغرة، تم قبول رؤساء عمليات اليونيدو المعنيين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣- بيد أن مكوّن الاتفاق ذا الصلة بتنمية القطاع الخاص لم يحقق النتائج المنشودة كاملةً. فقد تعذر تحقيق الهدف النهائي المتمثل في صوغ برامج مشتركة لأجل تنمية القطاع الخاص وتمويلها وفي تعزيز تأثير كل من المنظمين في هذا المجال.

٤- ويمكن أن يُنظر إلى القرار القاضي بإنشاء مكاتب اليونيدو المصغرة، الذي اتُخذ في عام ٢٠٠٥، على أنه نموذج مبكر لإعمال الأتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. يُضاف إلى ذلك أن إنشاء مكاتب اليونيدو المصغرة كان ابتكاراً ذا شأن في هيكل اليونيدو الميداني وأفضى ذلك إلى توسيع نطاق حضور المنظمة الميداني على نحو فعال التكلفة. كما أثبتت المكاتب المصغرة أنها ذات نفع كبير لليونيدو في البلدان التي لم يكن فيها للمنظمة حضور من قبل، وذلك هو السبب الذي حدا باليونيدو إلى الموافقة على تغطية تكاليف المكاتب المصغرة بعد انتهاء مرحلة السنتين التجريبية. لذا قرّرت اليونيدو، مستندة إلى تحليل دقيق للوضع، ومدعومة بتوصيات التقييم النهائي المشترك، أن تواصل عمليات المكاتب المصغرة القائمة وأن تقيّم إمكانية إنشاء مكاتب مصغرة جديدة.

٥- ولكن، نتيجة لاتباع نهج المواءمة والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن توحيد الأداء، أصبح إبرام فرادى اتفاقات التعاون مع منظمة واحدة، هي البرنامج الإنمائي، أقلّ جدوى لتنفيذ التعاون التقني على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك أصبحت البرمجة

المشاركة جانباً أساسياً من مبادرة توحيد الأداء التي يجري تبنيتها من قبل عدد متزايد من البلدان. ويُتبع هذا النهج في إطار مداولات فريق الأمم المتحدة القطري تحت إشراف المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة بوصفه القائد الأوحيد، وفي إطار التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات البرامج الموحدة. واستناداً إلى هذه الخلفية ستواصل اليونيدو اتخاذ تدابير تكفل توسيع نطاق حضورها القطري لتكون قادرة على المساهمة على نحو استباقي ومتواصل في العمليات المشتركة التي يضطلع بها التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦- وأوصى فريقا التقييم التابعان للبرنامج الإنمائي واليونيدو بوجوب إنهاء اتفاق التعاون المبرم في عام ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ثمة إطاراً تعاونياً آخر للأمم المتحدة ما زال قائماً، وهو يسري على اليونيدو والبرنامج الإنمائي. ويقوم هذا الإطار على أساس الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الذي يشمل أيضاً جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي.^(١)

٧- وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، تعكف اليونيدو حالياً على إجراء مشاورات مع البرنامج الإنمائي بشأن الترتيبات التنفيذية والإدارية المحددة اللازمة لبلوغ المستوى الأمثل في تنظيم استمرار عمل المكاتب المصغرة القائمة. كما ستقوم اليونيدو من خلال ذلك باستعراض خطوط التسلسل الإداري لرؤساء عمليات اليونيدو ومواءمة الطرائق التنفيذية الجديدة مع ممارسات اليونيدو المعتادة وهيكلها الميداني. ومن أجل ضمان استمرار العمل في الفترة الانتقالية إلى حين إتمام تلك المشاورات، اقترحت اليونيدو على البرنامج الإنمائي تبادل رسائل لتنظيم عمليات المكاتب المصغرة في هذه المرحلة الانتقالية وفقاً للترتيبات التنفيذية الواردة في اتفاق التعاون المنتهية صلاحيته.

ثالثاً - الخطوات القادمة

٨- يعتبر المدير العام أن هذا التقرير هو التقرير الختامي حول موضوع اتفاق التعاون مع البرنامج الإنمائي. وسيسعى تقرير منفصل، سيصدر كإضافة لهذه الوثيقة، إلى تناول جملة أمور منها الجوانب المثارة في الفقرة ٤ (ج) من القرار م ع-١٣/ق-٧، وهي: السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز وتحسين تمثيل اليونيدو الميداني، وإجراء تحليل لأثر أي توسيع مُتوخى

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/١٨٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

للممثل الميداني على أداء التعاون التقني وتنفيذ البرامج، وكذلك إنشاء آلية للاختيار والاستعراض.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٩- لعلّ المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات المقدّمة في هذه الوثيقة.